الرئاسة على طاولة الحوار.. و«المستقبل» دانت حملات مشبوهة في أروقة القصر

بدء العد العكسي لاسقاط لحود قبل 14 آذار.. وموفد من جنبلاط الى البطريرك لنيل موافقته

بيروت ـ «القدس العربي»
ـ من سعد الياس:

العد العكسي للموعد الذي حددته قوى 14 آذار لاسقاط رئيس الجمهورية اميل لحود في مهلة أقصاها 14 آذار المقبل إنطلق وسط علامات استفهام كثيرة حول ماهية الوسائل الكفيلة بالوصول الى هذا الهدف طالما أن أي تعديل دستوري بهدف تقصير ولاية رئيس الجمهورية غير ممكن في الدورة الاستثنائية للمجلس النيابي، وهو يفترض قانوناً بدء الدورة العادية في 21 آذار. كما أن هذا التعديل يفترض في حال موافقة الحكومة عليه اقراره من قبل ثلثي عدد أعضاء البرلمان أي 86 نائباً فيما الاكثرية النيابية لا تتجاوز 71 نائباً، ما يستدعي اتصالات مع إحدى الكتل الكبرى ككتلة العماد ميشال عون التي تضم 21 نائباً أو كتلة الرئيس نبيه بري التي تضم 17 نائباً.

ومع تصاعد التحذيرات من اللجوء الى الشارع لاسقاط الرئيس لحود لئلا يُقابَل الشارع بشارع آخر والمقصود «حزب الله» الذي يرفض حتى الآن اقالة الرئيس لحود وأعلن عبر نائب أمينه العام الشيخ نعيم قاسم توقيع العريضة لاقالة الرئيس واعتبار التمديد لاغياً وباطلاً بسبب قرينة الاكراه السوري، تتجه الانظار الى طاولة الحوار الوطني التي دعا اليها الرئيس بري اعتباراً من 2 آذار المقبل في مبنى المجلس النيابي لدرس السبل الآيلة الى ايجاد حل لهذه الازمة الرئاسية.

وستضم طاولة الحوار رؤساء كل كتلة نيابية تضم 4 نواب وما فوق، وأبرز من ستضمهم هذه الطاولة الرئيس بري، الامين العام لحزب الله حسن نصرالله، رئيس «كتلة المستقبل» النائب سعد الحريري، رئيس «اللقاء الديمقراطي» النائب وليد جنبلاط علماً أنه اعتبر هذا الحوار غير متكافىء مع التركيبة الامنية لحزب الله، رئيس «تكتل الاصلاح والتغيير» النائب ميشال عون، رئيس الهيئة التنفيذية في «القوات اللبنانية» سمير جعجع، الرئيس الاعلى لحزب الكتائب الشيخ أمين الجميّل، رئيس «الكتلة الشعبية» النائب الياس سكاف، رئيس «التكتل الطرابلسي» الوزير محمد الصفدي، وممثل عن النواب الارمن والنواب الاورثوذكس.

وفيما انطلقت المساعي لجمع التواقيع على عريضة اقالة رئيس الجمهورية، استمرت اللجنة المكلفة من قبل الرئيس بري بالدعوات لمؤتمر الحوار الوطني في عملها وزارت امس النائب العماد ميشال عون الذي أعلن تأييده لثقافة الحوار واهمية التحاور بين اللبنانيين.

وبموازاة حركة اللجنة، أجرى رئيس البرلمان سلسلة لقاءات في مقره في عين التينة مع عدد من الكتل من بينها «التكتل الطرابلسي» الذي قال بإسمه النائب محمد كبارة «نحن من المؤيدين للحوار اللبناني ـ اللبناني لحماية الوحدة الوطنية لانها الشرط الاساسي للحفاظ على الاستقلال وحرية القرار. وأبلغنا الرئيس بري استعدادنا لدعم الخطوات التي تسهل الحوار ونرى ان الاكثر الحاحاً هو ايجاد المخرج الوطني لأزمة رئاسة الجمهورية، وبدء عهد جديد يكرس اجماع اللبنانيين حول رئيسهم ويؤمن وحدة الحكم».

وأملت بعض الاوساط أن يشكل التوافق على النائب بيار دكاش في انتخابات دائرة بعبدا ـ عاليه بين فريق الاكثرية والعماد ميشال عون مدخلاً للتوافق في معركة الرئاسة ومن سيشغل قصر بعبدا.

وفي سعي لنيل رضى البطريرك الماروني الكاردينال مار نصرالله بطرس صفير وموافقته على أي تحرك ضد رئيس الجمهورية زار الصرح البطريركي امس النائب وائل أبو فاعور موفداً من النائب وليد جنبلاط بحضور عضوي «لقاء قرنة شهوان» النائب سمير فرنجيه والنائب السابق فارس سعيد. وبعد اللقاء قال أبو فاعور «ناقشت مع غبطته الحملة التي اطلقتها قوى 14 آذار من اجل تنحية رئيس الجمهورية، وهناك حرص من رئيس الحزب على ان تحظى اي جهود في هذا الاطار بموافقة البطريرك ورضاه». واكد ان «الحملة مستمرة وسوف تتصاعد في الايام المقبلة، ولدينا كل الحرص في الحزب على التشاور الكامل مع غبطته وهذا التحرك سيشمل النواب والشعب بشكل سلمي وغير عنفي لان التحركات التي تقوم بها 14 آذار سلمية».

وتواصلت المواقف امس من المسألة الرئاسية، فتوقفت «كتلة المستقبل» برئاسة النائب سعد الحريري «عند بعض الحملات المشبوهة التي تروّج لها جهات سياسية واعلامية مرتبطة بعهد الوصاية والتسلط، والتي تتعرض للاستقرار الوطني وتعمل على اشاعة مناخات امنية مركبة، تستحضر سيناريوهات لعمليات ارهابية جديدة، واغتيالات سياسية الهدف منها ضرب نتائج 14 شباط والتشهير بالمسيرة الوطنية لقوى 14 اذار».

وإذ دانت الكتلة هذه الحملات، اعتبرتها «جزءاً من مخطط مشبوه ينظم في اروقة القصر الجمهوري في بعبدا وفي غرف اجهزة المخابرات خارج الحدود، تدعو اللبنانيين الى التنبه لما ترمي اليه هذه الحملات، والتي جاء بيان المصادر الموزع من قصر بعبدا اخيراً حلقة من حلقاتها المريبة».

وأكدت «ان بيان المصادر اللحودية يزيد في توريط رئاسة الجمهورية اللبنانية بمواقف غير مسؤولة لا تخدم مصلحة لبنان، وتكشف بوضوح عن ارتباطها بمصالح تتناقض مع مصالح الدولة اللبنانية، خصوصاً من خلال تعرضها غير اللائق وغير المألوف لفرنسا الدولة الصديقة، التي لم تتأخر في يوم من الايام عن الوقوف الى جانب الشعب اللبناني، والى رئيسها جاك شيراك الذي كان على الدوام صديقاً للبنان والعرب، ومدافعاً عن قضاياهم في المجتمع الدولي. ان هذا الانحدار في مستوى السلوك الرئاسي يزيد كتلة المستقبل النيابية قناعة بضرورة تنحية اميل لحود من رئاسة الجمهورية، وهو المطلب الذي عبر عنه اللبنانيون وتبنته قوى 14 آذار في اجتماعها الاخير».

وأعلن رئيس الهيئة التنفيذية في «القوات اللبنانية» سمير جعجع «أن البلاد لن تقوم إلا بإعادة الهالة الى موقع رئاسة الجمهورية».

وشددت الوزيرة نايلة معوض بعد لقائها الرئيس امين الجميّل على «التشاور بصراحة وبروح وطيبة من اجل درس كل المراحل للتوصل الى رحيل الرئيس لحود واختيار مرشح يحمل الامانة ويعطي الثقة للبنانيين تحت غطاء بكركي وبرعاية غبطة البطريرك صفير». واعتبر الرئيس الجميل «أن التغيير الشامل لا يتم الا بعد استقالة رئيس الجمهورية لكي نحقق آمال الشعب اللبناني بقيام دولة قوية وقادرة».

أما النائب السابق فارس سعيد فقال «سنستخدم كل الوسائل المتاحة قانوناً ودستوراً لاسقاط لحود»، ولفت الى «أن المسيحيين لم يجادلوا حزب الله والشيعة عندما سمّوا الرئيس بري رئيساً لمجلس النواب ولا يستطيعون أن يفرضوا علينا رئيساً مرفوضاً من طائفته».

وكانت القضايا الداخلية محور بحث بين رئيس مجلس الوزراء فؤاد السنيورة وسفير الولايات المتحدة الامريكية جيفري فيلتمان الذي لم يدل بأي تصريح. ثم استقبل الرئيس السنيورة سفير فرنسا برنار إيميه وعرض معه التطورات. كذلك استقبل سفير روسيا سيرغي بوكين الذي أكد دعمه «سياسة الوفاق والحوار الوطني». ورداً على سؤال عما إذا تناول اللقاء مسألة رئاسة الجمهورية، أشار السفير الروسي الى «أن روسيا لا تتدخل ولأسباب واضحة، في الشؤون الداخلية اللبنانية».

ميشال عون

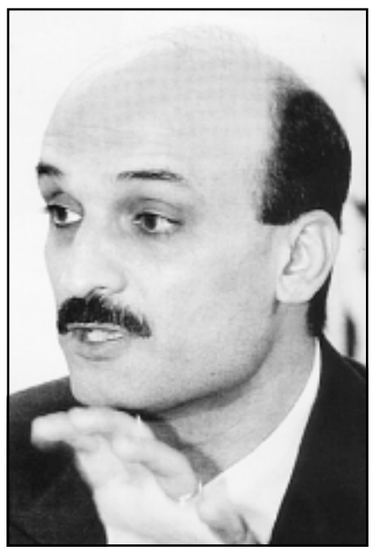
سمير جعجع

سعد الحريري

حلفاء سورية يهاجمون «الجعجعة» ضد الرئاسة والاخلال بالسلم

ارسلان يطلب من لحود الاستقالة اذا كان البديل عون

بيروت ـ «القدس العربي» ـ من سعد الياس:

سجلت امس سلسلة مواقف لحلفاء سورية من دعوات قوى 14 آذار لاسقاط رئيس الجمهورية اميل لحود أجمعت على اعتبارها «مشبوهة وتخل بالسلم الاهلي».

وانتقد رئيس الحزب السوري القومي الاجتماعي علي قانصو ما اسماها «الهوبرة التي يقرعونها كأنها طبول يقصد منها تخويف اللبنانيين على حاضرهم وعلى غدهم».

ورأى الامين القطري لحزب البعث العربي الاشتراكي الوزير السابق غازي سيف الدين «ان الدعوات لاسقاط رئيس الجمهورية هي دعوات مشبوهة اطلقتها قوى 14 آذار بغية تنفيذ القرار 1559، وهي بالتالي تستهدف تفجير الساحة اللبنانية والاخلال بمسيرة السلم الاهلي، كما تستهدف المقاومة الوطنية التي هي الضمانة الاكيدة لسيادة لبنان ووحدته وعروبته».

وأمل النائب السابق طلال ارسلان الذي استقبل المرشح التوافقي عن دائرة بعبدا ـ عاليه بيار دكاش «ان ينعكس هذا التوافق الذي حصل في عاليه ـ بعبدا على موقع رئاسة الجمهورية»، لكنه استدرك «أن لغة التهديد بالنزول الى الشارع لاسقاط الرئيس، لغة غير مقبولة منا نهائياً».

وقال «هناك آلية دستورية تعتمد، كما قال غبطة البطريرك، وليقولوا لنا عن آليتهم. اما بالنسبة الينا كحزب ديمقراطي وكطلال ارسلان، فنحن ملتزمون ترشيح العماد عون لرئاسة الجمهورية في لبنان لاعتبارات عدة، خصوصاً ان العماد عون يمثل حقيقة شعبية تمثيلية على الارض تسهل وصوله الى الرئاسة وتعطيه شرعية التمثيل الشعبي للرئاسة».

ورداً على سؤال، قال «لبنان بلد طائفي، ونأمل التخلص من هذا المرض، لكن الشرعية الشعبية الشيعية ادت الى وصول الرئيس بري الى رئاسة المجلس، والشرعية السنية جاءت بالرئيس السنيورة الى رئاسة الحكومة، واريد ان اسأل: الشرعية المسيحية التي اعطت 80 في المئة من اصواتها لـ «التيار الوطني الحر» والعماد عون، الا تؤهله ان يكون مرشحاً توافقياً لرئاسة الجمهورية في لبنان؟ ان الصيف والشتاء على سقف واحد امر لا يجوز ومرفوض وغير مقبول». ورداً على سؤال اذا كان سيلبي النداء اذا دعا رئيس الجمهورية حلفاءه الى الدفاع عن الشرعية؟، اجاب: «نرفض اسقاط رئيس الجمهورية في الشارع ونتبنى ونؤيد موقف غبطة البطريرك صفير في التعاطي بهذا الموضوع. واقول بكل صراحة اذا كان البديل للرئيس لحود العماد عون ,فليس لدينا اي مانع ومستعدون ان نطلب من الرئيس الاستقالة شرط ان نعرف من هو البديل للرئيس لحود، واذا كان غير العماد عون فاننا لن نفرط بالرئاسة».

في هذه الاثناء، اعرب رئيس الجمهورية العماد اميل لحود عن امله «في ان تنسحب المناخات الايجابية التي برزت في الاتفاق على النائب السابق الدكتور بيار دكاش كمرشح توافقي لملء المقعد النيابي الشاغر في دائرة بعبدا ـ عاليه، على اجواء مؤتمر الحوار الوطني الذي سيبدأ اعماله في 2 آذار المقبل في مجلس النواب».

وشدد الرئيس لحود على «ان الامن خط احمر والمحافظة عليه ليست فقط مهمة القوى الامنية التي ستكون على مستوى هذه المهمة، بل هو ايضاً مسؤولية القيادات السياسية اللبنانية المؤمنة بوحدة لبنان وعروبته والملتزمة مبادىء الوفاق الوطني التي اقرت في الطائف وغدت دستوراً، والتي تشهد اليوم محاولات حثيثة للانقلاب عليها».

لقاء الاحزاب والفصائل الفلسطينية في لبنان توقف عند أحداث التعمير

■ عقد «لقاء الاحزاب والقوى اللبنانية وفصائل المقاومة الفلسطينية» اجتماعه الدوري في مركز التنظيم الشعبي الناصري في صيدا، بعد ظهر امس حيث جرى البحث في آخر المستجدات على الساحة اللبنانية والفلسطينية. ورأى المجتمعون في بيان صدر بعد اللقاء: «ان دعوة الرئيس نبيه بري الحوارية تأتي في ظل هذا الجو التصعيدي المتشنج، كسفينة نجاة وطنية لما تتضمنه من بحث لجميع النقاط الخلافية على طاولة تجمع جميع الفرقاء بما فيه عودة الاستقرار السياسي والاقتصادي والامني في لبنان».

وتوقفوا امام الاحداث الاخيرة التي جرت في منطقة التعمير في صيدا، مؤكدين «من جديد على ضرورة ايجاد حلول جذرية لهذه المنطقة التي تشكل قنبلة موقوتة تهدد امن وسلامة اهلنا في صيدا، ومخيم عين الحلوة».

ودان اللقاء «موقف الادارة الامريكية واللجنة الرباعية من حصار الشعب الفلسطيني وقطع المساعدات المالية الذي يتطابق مع الموقف الاسرائيلي وابتزاز الموقف الفلسطيني الوطني الذي يناضل لاجل استرداد حقوقه»، كما اكد «على نزعة العدو الاجرامية في حصار مخيم بلاطة واغتيال كوادر المقاومة الفلسطينية».

وهنأ الشعب الفلسطيني على «ادائه الديمقراطي في انتخاب عبد العزيز دويك رئيسا للمجلس التشريعي وتكليف اسماعيل هنية لرئاسة الوزراء»، واكد اللقاء «على دعوة جميع القوى السياسية الفلطسينية للمشاركة في تشكيل حكومة وحدة وطنية يتبنى برنامجاً سياسياً وطنياً ويضمن حق النضال واسقاط المشاريع الامريكية الاسرائيلية الاوروبية».

واكد اللقاء على «رفضه المطلق لاسلوب توظيف الشارع لاجبار الرئيس لحود على الاستقالة لما له من مخاطر على لبنان والوحدة الوطنية»، وطالب «باعتماد لغة الحوار والتفاهم بين اللبنانيين جميعاً».

واعتبر «ان خطاب جنبلاط وجعجع في 14 شباط كان خطاباً تحريضياً يتماهى في هذا النطاق مع الموقف الامريكي والاسرائيلي ويضع لبنان في سياسة الوصايا والاحلاف الاجنبية ويشكل انقلاباً حقيقياً على اتفاق الطائف والبيان الوزاري وخصوصاً ما يتعلق بالمقاومة والعلاقات مع سورية. ونوه في المقابل بخطاب بعض القوى المعتدلة.

باريس تؤكد ان تحركها يهدف الى «وقف التدخلات الاجنبية» في لبنان

■ باريس ـ اف ب: اعلنت وزارة الخارجية الفرنسية امس الاثنين ان فرنسا «لا تتدخل في الشؤون الداخلية اللبنانية» بل ان تحركها يهدف الى «وقف التدخلات الاجنبية» في هذا البلد.

وردت باريس بهذه التصريحات على مصدر رسمي في القصر الجمهوري اللبناني اتهم الاحد الرئيس الفرنسي جاك شيراك بالوقوف فريقا الى جانب قوى لبنانية معادية لسورية تريد اقالة الرئيس اميل لحود.

وقال مساعد المتحدث باسم وزارة الخارجية دوني سيمونو ان «فرنسا لا تتدخل في الشؤون الداخلية اللبنانية. وتحركها يهدف على العكس الى وقف التدخلات الاجنبية في هذا البلد والسماح للبنانيين باستعادة سيادتهم كاملة واستقلالهم طبقا لقرارمجلس الامن1559».

واضاف المتحدث ان باريس «لم تعد النظر يوما في تأييدها للاحترام الكامل لاتفاق الطائف».

وقال ان بلاده «تبقى ملتزمة مع سائر الاسرة الدولية من اجل تطبيق القرار 1559 بكامل بنوده، مثلما دعا اليه مجددا الاعلان الرئاسي الصادر عن مجلس الامن في 23 كانون الثاني/يناير2006».

واعلنت الغالبية النيابية اللبنانية الخميس بعد تظاهرة حاشدة في الذكرى الاولى لاغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري، تصميمها على دفع لحود المقرب من دمشق بوسائل قانونية وسلمية الى التنحي.

ووثيقة الوفاق الوطني التي ابرمت في مدينة الطائف في السعودية في 1989، وضعت حدا لـ15 عاما من الحرب الاهلية في لبنان (1975ـ1990). وهي تنص على قيام «علاقات مميزة» بين دمشق وبيروت «في اطار سيادة واستقلال كل منهما».

النيابة العامة العسكرية السورية تحرك دعوى ضد جنبلاط

■ دمشق ـ اف ب: اعلن محام سوري ان النيابة العسكرية العامة حركت دعوى ضد الزعيم الدرزي اللبناني النائب وليد جنبلاط بتهم عدة منها «تحريض الادارة الامريكية على احتلال سورية» و«الافتراء» على دمشق «باتهامها باعمال تفجير وقتل جرت في لبنان».

وقال المحامي حسام الدين الحبش لوكالة فرانس برس امس ان النيابة العسكرية حركت الدعوى باخبار تقدم به الى القضاء واتهم فيه جنبلاط «بتحريض الادارة الامريكية على احتلال سورية والاطاحة بنظامها وقائدها».

كما اتهم المحامي السوري الذي استند في دعواه الى تصريحات عديدة ادلى بها الزعيم الدرزي اللبناني لصحف وتلفزيونات عربية واجنبية، «بالافتراء على سورية باتهامها بأعمال تفجير وقتل في لبنان (بدون دليل)».

وذكر من هذه التصريحات قول جنبلاط لصحيفة «السياسة» الكويتية ان «القوات السورية غادرت لبنان لكن عملاءها لا يزالون هنا (...) والطريقة الوحيدة للاطاحة بنظام بشار الاسد هي السعي الى تشبيهه بالرئيس اليوغوسلافي السابق سلوبودان ميلوشيفيتش».

كما اورد ان جنبلاط «حض المعارضة السورية على الحصول على دعم الغرب للاطاحة بالنظام الحاكم في دمشق (...) ودعا الادارة الامريكية الى احتلال سورية والاطاحة بنظامها على غرار ما فعلت في العراق».

واوضح المحامي انه قدم هذا الاخبار بعد ان «شاهد شخصا حاقدا متقلبا ذا لسان سليط يدعو القوات الاجنبية الى احتلال سورية الوطن والاطاحة بقائدها الذي انتخبه الشعب السوري».

وقد رفعت هذه الدعوى، الاولى من نوعها ضد شخصية لبنانية معارضة لسورية، في القضاء العسكري لاختصاصه في الاتهامات الواردة فيها.

افتتاح اول مركز تدريبي لحقوق الانسان في دمشق اليوم

■ دمشق ـ اف ب: يفتتح اليوم في دمشق اول مركز تدريبي لحقوق الانسان في سورية بتمويل من الاتحاد الاوروبي، وفق ما اعلنت امس بعثة المفوضية الاوروبية الى سورية في بيان.

وجاء في البيان ان المشروع يهدف الى «دعم المجتمع السوري المدني وحماية حقوق الانسان».

وتولت المنظمة البلجيكية غير الحكومية «ايفياس» تنفيذ المشروع وشاركت في تمويله بالتعاون مع ناشطين سوريين في مجال حقوق الانسان.

ويقترح المشروع «تدريبا شاملا لمنظمات نسائية وصحافيين ومحامين ومجموعات المجتمع المدني عموما».

وتحدث البيان عن تامين استشارات قانونية مجانية، علما ان الاتحاد الاوروبي يشارك في المشروع بقيمة 93 الف يورو.

وسيتولى المحامي السوري والناشط في حقوق الانسان انور البني ادارة المركز.

وقال سفير بعثة المفوضية الاوروبية الى سورية فرانك هيسكه ان المركز «سيساعد في بناء مجتمع مدني اقوى في سورية، الامر الذي من شأنه جعل سورية اقوى».

وخصت البعثة الاوروبية سورية بستة مشاريع تندرج في اطار برنامج «المبادرة الاوروبية للديمقراطية وحقوق الانسان» الذي انشئ عام 1994, ففي كانون الثاني (يناير) تم اطلاق المشروع الاول الذي يركز على حقوق الاطفال، وتشمل المشاريع الاربعة الاخرى تأسيس مركز للرعاية في القامشلي (شمال شرقي سورية) لمساعدة الاطفال المشردين وبرامج تدريبية حول حقوق المعوقين ومجموعات اخرى بمن فيهم اللاجئون الفلسطينيون.

واوضح البيان ان «بعثة المفوضية الاوروبية مسؤولة عن ادارة العلاقات الرسمية بين سورية والمفوضية الاوروبية، ويندرج ضمن نشاطاتها الاشراف على مشاريع التعاون الثنائية والتي تناهز قيمتها 252 مليون يورو لدعم عملية التحديث التي تقوم بها الحكومة السورية في مجالات عدة كالتعليم العالي وتطوير القطاع الخاص والبيئة والسياحة والطاقة والاتصالات والصحة وتنمية المجتمع المدني».

ووقعت سورية والاتحاد الاوروبي في تشرين الاول (اكتوبر) 2004 اتفاق شراكة يلحظ انشاء منطقة تبادل حر بحلول عام 2010 لكن الاتفاق جمد لدواع سياسية.

دمشق تطلق سراح 5 لبنانيين بعد توسط حزب الله

اللجنة السورية لحقوق الانسان قلقة على مصير السجناء السوريين في إسرائيل

■ لندن ـ بيروت ـ يو بي آي: أعربت اللجنة السورية لحقوق الانسان عن بالغ قلقها تجاه مصير السجناء السوريين في السجون الاسرائيلية وما يواجهونه من ظروف صعبة.

وقالت اللجنة المعارضة التي تتخذ من العاصمة البريطانية لندن مقرا لنشاطاتها في بيان امس الاثنين «ان ما تضمنته الرسالة الاخيرة للاسير الجولاني في سجون الاحتلال وثام عماشة توضح مدى تقصير السلطات السورية في الدفاع عن حقوق السجناء السوريين والضغط للافراج عنهم».

وأعلنت اللجنة عن «تضامنها مع قضية الاسرى السوريين من منطقة الجولان» واستنكرت ما أسمته «تجاهل السلطات السورية لحقوق شعب الجولان وأسراه»، وطالبتها بـ«تحمل جميع مسؤولياتها تجاه الاسرى وذويهم».

ودعت اللجنة كافة المنظمات الدولية المعنية بحقوق الانسان الى «الضغط على سلطات الاحتلال الاسرائيلي للافراج الفوري عنهم وانهاء معاناتهم وكفالة جميع حقوقهم المدنية والسياسية».

وأشارت إلى ان عماشة البالغ من العمر 25 عاما من قرية بقعاثا في هضبة الجولان المحتلة واعتقل للمرة الاولى عام 1997 حين كان عمره 16 عاما وحكم عليه بالسجن 18 شهرا، ثم اعتقل من قبل القوات الاسرائيلية عام 1999 بعد ستة اشهر من اطلاق سراحه، وصدر حكم عليه بالسجن لمدة خمس سنوات ثم وجهت اليه تهم تتعلق بمقاومة الاحتلال وحكم عليه بالسجن 20 عاما.

وقالت اللجنة «ان هناك 11 اسيرا في سجون الاحتلال بينهم امرأة، أربعة منهم معتقلون منذ عام 1985 والبقية اعتقلوا على فترات مختلفة منذ العام 1999 وحتى العام 2003 وتتراوح سنوات أحكامهم ما بين سنتين و 27 عاما، يضاف اليهم تسعة معتقلين من قرية الغجر».

من جهة اخرى، قالت مصادر امنية ان سورية اطلقت سراح خمسة لبنانيين من بلدة عرسال في وادي البقاع شرق لبنان كانوا اعتقلوا منذ نحو اسبوعين، وذلك بعد وساطة قام بها حزب الله.

وكانت السلطات السورية اعتقلت الخمسة اثناء انتقالهم الى بلدة قارا السورية المجاورة لبلدتهم للمشاركة في تقديم واجب العزاء بأحد المواطنين السوريين اثر اشتباكات كانت قد حصلت بين قوات الامن السورية ومطلوبين سوريين، ما ادى الى سقوط سبعة قتلى اثناء الاشتباك، خمسة من بينهم من قوى الامن السورية.

وقالت المصادر ان اطلاق سراح هؤلاء في ساعة متأخرة من مساء الاحد جاء نتيجة نجاح وساطة قام بها الوكيل الشرعي للامام السيد علي الخامنئي في لبنان الشيخ محمد يزبك وقيادة حزب الله الذي هو على علاقة وثيقة مع دمشق.

والمفرج عنه هم احمد محمد الحجيري (70عاما)، محمد احمد الحجيري (40 عاما)، محمد علي احمد الحجيري (35 عاما)، احمد محمد الحجيري (40 عاما) وعمر صالح الحجيري(35 عاما).

كاهن بريطاني يتهم الجماعات اليهودية باستخدام «معاداة السامية» لابتزاز منتقدي اسرائيل واسكاتهم

لندن ـ «القدس العربي»:

انتقد كاهن بريطاني الجماعات اليهودية باستخدام تهمة معاداة السامية ضد منتقدي اسرائيل. وقال العضو البارز في حركة السلام والمصالحة بكنيسة انكلترا الكاهن بول اوسترتشر ان الجماعات اليهودية في بريطانيا تمارس عملية ابتزاز اخلاقي باستخدامها معاداة السامية ضد منتقدي الحكومة الاسرائيلية. وفي مقال نشرته صحيفة «الغارديان» اتهم الكاهن اسرائيل باشعال المشاعر ضد اليهودية. وقال ان مقاله يحاول اظهار ودحض الفكرة التي تقول ان من ينتقد الصهيونية وممارستها هو في النهاية معاد للسامية ويكون عنصريا نازيا كما تسارع هذه الجماعات لوصم اي معارض. وقال ان هذا الجدال الذي يتخذ من المحرقة اليهودية ارضية له، ليس الا عملية ابتزاز اخلاقي. ويقول رجل الدين الانكليكاني الذي فقد جدته في الهولوكوست والذي كان لاجئا من المانيا النازية «اكتب اليوم لافضح الكذبة القائلة ان من يرفض الصهيونية فهو حتما معاد للسامية،ان هذه الحجة التي تستعمل الهولوكوست كخلفية لها ليست الا ابتزازا معنويا». واكد ان هذا الابتزاز دفع الكثيرين الى التزام الصمت كي لا يتهمون بمعاداة السامية وهم في غالبية الاحيان اشخاص «تنزف قلوبهم لرؤية اسرائيل تتجرد من ارثها الحقيقي». واشار الى انه عندما يقوم يهود العالم بالدفاع عن اسرائيل حقا ام باطلا، فان الغضب لن يقتصر فقط على اسرائيل ولكن يشمل اليهود كلهم. وقال «آمل انه يكون كلاما خطابيا لا غير وهو ان السياسات الاسرائيلية اليوم تجعل هولوكوست اليوم التالي ذا مصداقية».

وفي الوقت الذي يقول فيه الكاهن بول اوسترتشر، انه فيما يعترف بحق اسرائيل بالوجود، وحقها بالعيش بأمن ضمن حدودها الا ان هذا يجب ان لا يحجب حقيقة ان اسرائيل الحديثة ولدت من خلال الارهاب والكراهية، وقيام جماعات صهيونية بعمليات قتل وتطهير عرقي. ومع انه لا يعتقد ان هذا امر استثنائي بالنسبة لاسرائيل الا ان الصهيونية في اسرائيل اليوم هي عن الماضي وعن المستقبل.

وقال ان اسرائيل هذه عبرت عنها كلمات غولدا مائير، رئيسة الوزراء السابقة التي قالت انه «لا يوجد هناك شيء اسمه فلسطينيون»، واسرائيل التي تحيط بها دول معادية ولا تستطيع والحالة هذه النجاة بدون حروب. واشار ان السلاح النووي الذي تملكه اسرائيل لن يديم احتكارها للقوة في الشرق الاوسط، فالسلام لا يمكن تحقيقه من خلال جدار الفصل العنصري، لان الباندوستانات الفلسطينية ستظل مركزا للرعب وعدم الاستقرار. ويرى ان سرطان العداء للسامية لم يتم التوصل لعلاجه الا ان سياسات اسرائيل تقوم باشعاله وادامته.

وكان الكاهن يكتب ردا على اتهام الحاخام الاكبر لليهود في بريطانيا الاسبوع الماضي الذي قال ان من يدعم قرار الكنيسة الانكليكانية عدم الاستثمار في شركة صناعة الجرافات «كاتربيلر» التي تصنع الجرافات التي تستخدمها اسرائيل لجرف الاراضي والبيوت الفلسطينية غير حكيم في دعمه للقرار، لان اسرائيل كما يقول ساكس بحاجة الى دعم وليس تشويه. وكان ساكس قد كتب مقالا حاد النبرة في الصحيفة الاسبوعية اليهودية «جويش كرونيكل»، وكان اشد من الرسالة التي بعث بها الى روان ويليامز، اسقف كانتبري. وتعرض ويليامز لاتهامات شديدة اللهجة من المحافظين المسيحيين، والجماعات اليهودية لدعمه قرار المجلس الكنسي «السينود». واكد ويليامز ان هذا الدعم لا علاقة له بمعاداة السامية، وتملك كنيسة انكلترا، 5,2 مليون جنيه استرليني كاستثمارات في الشركة. واتهم متحدثون باسم الجماعات اليهودية الكنيسة الانكليكانية بالتحيز لانها لا تقوم بشجب حماس التي تدعو لتدمير اسرائيل.

وجدد الحاخام ألن كلانسي مستشار الحاخام الاكبر ساكس مهاجمة كنيسة انكلترا، واعتبر قرارها «غير منصف ومنحازا». لكن الاسقف البريطاني ستيفن لوي دافع عن كنيسة انكلترا، واعتبر ردود الافعال على قرارها «مبالغا فيها»، وقال في تصريحات لهيئة الاذاعة البريطانية «بي بي سي» «أجد انه من الصعب ان توجه اي انتقاد الى الحكومة الاسرائيلية دون ان تتهم بمعاداة السامية وهذا يعد خطأً من وجهة نظري».

معارض سوري يعتبر اعلان واشنطن تخصيص 5 ملايين لدعم المعارضة مهزلة

■ لندن ـ يو بي آي: وصف الناطق الرسمي بإسم التيار السوري الديمقراطي المعارض رامي عبد الرحمن امس اعلان الولايات المتحدة تخصيص خمسة ملايين دولار لدعم الاصلاحات الديمقراطية داخل سورية بأنه «مهزلة جديدة المقصود منها تشويه المعارضة السورية لا دعمها».

وقال عبد الرحمن الذي يتخذ تياره المعارض من بريطانيا مقرا له ان الامريكيين الذين ازعجهم تمسك المعارضين السوريين بثوابتهم الوطنية ورفضهم التدخل الخارجي يحاولون الالتفاف على هذه الثوابت ويعملون على خلق معارضة متعاونة معهم على غرار تجربتهم مع المعارضة العراقية قبل احتلال العراق».

وشدد على ان الامريكيين «لن يفلحوا في سعيهم بعد رفض قوى اعلان دمشق التي تمثل العصب الاساسي للمعارضة السورية قبول اي دعم امريكي وأدانت من يقبل بذلك».

واعتبر عبد الرحمن «ان قانون الاحزاب في سورية وحسب مسودته المنشورة لا يستطيع ان يحظى بموافقة اي تنظيم سياسي يحترم نفسه ويسعى للتغيير الديمقراطي الفعلي في سورية ولا يمكن قطعا لقانون احزاب يجعل مرجعيته حزب البعث ان يكون جادا»، كما اعتبر ان الغاء المادة الثامنة من الدستور السوري التي قال انها تجعل من حزب البعث ب«القوة» قائدا للدولة والمجتمع «مطلبا عاجلا لكافة قوى المعارضة السورية في الداخل والخارج».

وحول اعلان نائب الرئيس السابق المنشق عبد الحليم خدام انه يعمل على صياغة حكومة في المنفى، قال عبد الرحمن «ان مثل هذا التوجه غير مطروح الآن ضمن اعلان دمشق للتغيير الديمقراطي وخارج عن ما جرى الاجماع عليه داخل هذا الاعلان ونحن نعمل تحت سقفه».